الضمان الاجتماعي

مجلة دورية بموضوع – الخدمات والرفاه الاجتماعي

الإسكان الشعبي - التخاذل والنضال

المحررون الضيوف: إيرز تسفاديا وأورلي بنيامين

من إصدار مؤسسة التأمين الوطني

القدس، تموز 2014
كراس 94

كلمة التحرير

هنالك أهمية كبيرة للسياسة المتبعة في مجال الإسكان الشعبي، بتحديد جودة المجتمع الاجتماعية، وجودة الدولة.

تلعب السياسة التي تحترم حقوق المواطنين في السكن الملائم وحتى حقهم بإيجاد السكن الملائم في الأماكن التي ترعرعوا فيها، دورا مركزيا في تقدم موضوع العدالة الاجتماعية والحد من الفقر. في مقابل ذلك، فإن السياسة التي تقلّص الالتزامات تجاه المواطن تزيد من وتيرة ورقعة الفقر ونتائجه السلبية: المس بالصحة، المس بإجراءات الحصول على الثقافة، والمس بإمكانية التخلص من الفقر بواسطة العمل مقابل الأجر. خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبنّت إسرائيل الرؤيا الرامية إلى التقليص، والتي تتعارض مع المنطق بعيد النظر، وأهملت - بصورة منهجية - الكثير من هؤلاء المحتاجين للإسكان الشعبي، خاصة في مراكز المدن الكبرى. بهذه الطريقة، فإنها زادت عمليا من حجم الميزانيات المطلوبة لإعادة تأهيل المواطنين، خاصة طبقة الشباب. في هذه النشرة الخاصة من "الضمان الاجتماعي" أردنا أن نجمع المقالات الأكاديمية المحتلنة في هذا المجال مع أصوات الناشطين من أجل اتباع السياسة التي تحترم حق المواطن بالسكن الملائم والمتضررين من هذه السياسة الذين تحولوا إلى ناشطين بأنفسهم منذ سنوات الـ 70. إلى جانب المقالات التي تبحث في تغيير السياسة (تسفي فاينشتاين)، تغيير موقف المحاكم من حقوق المواطن بالنسبة للإسكان الشعبي (نيطاع زيف وعنات رودونيتسكي وأيضا ايلا غلاس)، أهمية النضال الشعبي المستمر في هذا المجال (روني كاوفمان) وبمدلول الانعكاسات التقسيمية للسياسة المقلصة لالتزام الدولة تجاه مواطنيها (شلوميت بنيامين). يمكن أيضا أن نجد في النشرة مجموعة مواد من نوع آخر. ومن بينها يستطيع قراء **الضمان الاجتماعي** أن يجدوا مقابلة مع البروفسور لورنس وايل، وهو أحد الأصوات المركزية بين الباحثين الأمريكيين في هذا المجال، والذي يشير إلى الضربة التي تم توجيهها خلال السنوات الأخيرة إلى العائلات محدودة الدخل إثر السياسة الأمريكية الحالية. تعرض الناشطة ليطال بار جدلا ناتجا عن الحوارات الشعبية الإسرائيلية حول الحق بالإسكان الشعبي الملائم. وبخلاف الأبحاث التي تظهر بصورة منهجية أن غالبية الشعب الإسرائيلي ملتزم جدا بالدعم السخي للذين يعيشون في فقر، وبالدفاع عن إنسانيتهم، تقوم بار بمواجهة المواقف التي تؤطرهم وتؤيد نبذهم، هذه المواقف التي تظهر في التعقيبات وفي الصحافة. ران كوهين، عضو الكنيست السابق، والذي عمل في العام 1998 على النهوض بقانون الإسكان الشعبي، يفسر إنجازات هذا التشريع رغم مساوئه حسب ما تبين في أعقاب وقف البناء الحكومي للسكن لصالح مستحقي الإسكان الشعبي. دورون صبري، مخرج الفيلم **جحيم الإسكان الشعبي**، يعرض خارطة الطريق التي مكّنته وطاقم المنتجين الذين عمل معهم من التعرف إلى مدلولات هذه السياسة من وجهة نظر النساء اللاتي يواجهن الإجراءات الشرسة التي تنتهجها الشركات المؤجرة وقسوة قلب الموظفين الذين يمثلون هذه الشركات. إيلا غلاس ساعدتنا بأن نجلب للقراء محاضر

المحاكم الشعبية التي أظهرت أن دولة إسرائيل والشركات المؤجرة متهمة بتدمير الإسكان الشعبي في إسرائيل، من خلال الظلم الشديد الذي وصل حد الخطر على الحياة، ومن خلال اتباع إجراءات اتخاذ قرارات تفتقر للشفافية، ومن خلال عدم وجود إدارة سليمة، وتوجيه عنف بيروقراطي وإنكار الحق بالسكن الملائم. سبير سلوتسكر عمران تضيف إلى هذه التهم تحليلا لخمس قصص لنساء واجهن بصورة مباشرة الشركات المؤجرة، ولم تهزمن رغم الهجوم الشرس الذي شنته هذه الشركات. بل على العكس: لقد نشأن كقائدات لموجات الاحتجاج الفعال ضد السياسة الحالية. كذلك قامت ميخال كورخ وروني كاوفمان بإجراء مقابلة مع الناشطين القدامى شلومو وزانا ودادة بنيستي، وتم توثيق مذكراتهم في هذه النشرة الخاصة، لمصلحة كل الناشطين الذين قد يلتحقون مستقبلا بالنضال ويسيرون على خطى الإنجاز الذي توصلوا إليه بصورة تشريع في العام 1998 . حتى الكتب التي تم استعراضها في هذه النشرة، تتمحور كلها حول موضوع الأسكان الشعبي.

من خلال مواد النشرة يمكن أن نفهم أن الحالة السائدة اليوم في المجتمع الإسرائيلي – هي حالة استقطاب متطرفة وعدم مساواة متزايدة – تتطلب التعديل لصالح سلامة المجتمع والمواطنين، وكذلك لصالح النظام الديمقراطي ولصالح ملاءمة المجتمع الإسرائيلي للسياسات المتداولة في دول منظمة الـ OECD. يتطلب هذا التعديل سياسة طويلة الأمد تأخذ على عاتقها التعامل الجدي والإنساني مع الذين يواجهون النقص في السكن الملائم، سواء كان ذلك من خلال تخصيص الموارد لتوسيع مخزون الشقق السكنية في المدن الكبرى وإصلاح وترميم مخزون الشقق السكنية، أو من خلال الاعتراف الواسع بالاستحقاق، خاصة في كل ما يتعلق بسكن الأولاد – جيل المستقبل الذي يستحق الحياة بعيدا عن الذل والصدمات.

إيرز تسفاديا[1] وأورلي بنيامين[2]

---

1 بروفيسورة في مجال المجتمع، في قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي برنامج الدراسات الجندرية، ومديرة مشاركة في وحدة أبحاث الفقر التابعة لكلية العلوم الاجتماعية - جامعة بار إيلان؛ عضوة إدارة في الجمعية الإسرائيلية للدراسات النسوية؛ عضوة هيئة **الأمان المجتمعي**؛ ناشطة اجتماعية في الائتلاف للتشغيل المباشر.

2 مُقيم، باحث وناشط اجتماعي في النقب في مواضيع سياسات المكان (الحيّز) وإسقاطاتها الاجتماعية؛ محاضر ورئيس قسم الإدارة والسياسات العامة في كلية سابير؛ عضو إدارة في جمعية **"بمكوم"** - مخططون من أجل حقوق التخطيط، وفي **"كولوت بنيجيف"** (أصوات في النقب) - مركز التأهيل والتوجيه للتغيير المجتمعي في النقب.

مواطنة مبعدة: حالة اللاتي "لا يملكن المأوى" المخفيات

شلوميت بنيامين[1]

النساء اللاتي لا يمتلكن المأوى يمثلن ظاهرة المواطنة المبعدة (excluded citizenship): مواطنتهن الإسرائيلية لا تكسبهن الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية التي تضمن معيشتهن باحترام، وعليه فإنهن محرومات فعلياً من مواطنتهن السياسية. تميل الإحصاءات لعرض وصف جزئي ومختصر جدا للمميزات الجندرية لمشكلة اللاتي لا يملكن البيوت في السياق الإسرائيلي، بصورة تؤيد الادعاء النسوي السائد بأن المعطيات الرسمية تتمحور حول وجهة النظر المرئية المتعلقة بالظاهرة، والتي تتسم أساسا بالتمييز من قبل الرجال، وتتجاهل وجهة النظر المخفية، خصوصا الجانب النسوي فيها.

بهذه الطريقة لا تنجح الاحصاءات بالتعبير عن عدد كبير من النساء المتضررات من السياسة العامة في مجال السكن. هذه السياسة التي لا تعطي النساء اللاتي لا يملكن السكن حقوقا اجتماعية – اقتصاديه ترمي بهن للعنف الدائم من قبل الرجال، من قبل أصحاب البيوت، من قبل الشركات المؤجرة، من قبل الشرطة ومن قبل سفاحي دائرة الإجراء والتطبيق، وتسبب لهن المواجهة مع موظفات الرفاه اللاتي يهددن بفصلهن عن أولادهن، وبالفعل يحكم عليهن بعدم وجود المأوى.

يرمي هذا المقال إلى فحص كيف تفهم النساء اللاتي لا يملكن مأوى، وأجريت معهن المقابلات، تجربة "عدم امتلاك المأوى" وطرق العمل المتاحة أمامهن لتغيير وضعهن. لأجل ذلك أطلب أن أعبر عن صوت النساء اللاتي "لا يملكن المأوى" المخفيات، وعندما أتمحور حول هذه المجموعة، في تجارب الأمهات اللاتي "لا يملكن المأوى" صاحبات الوعي السياسي، اللاتي كن الرائدات في الاحتجاج السكني الاجتماعي في صيف 2011. سأقف عند المميزات التي تراها النساء في تاريخهن "الخالي من المأوى"، اللاتي يعملن وحدهن من أجل الحصول على السكن، وعند التغييرات التي حصلت في وعيهن وعملهن إثر اشتراكهن في الاحتجاج.

---

1 قسم علم الاجتماع وعلم الانسان جامعة تل أبيب

الإسكان الشعبي في إسرائيل
ومشروع ترميم الأحياء

تسفي فاينشتاين[1]

يبحث هذا المقال في موضوع الإسكان الشعبي وتطوره في الأحياء المشمولة ضمن في مشروع ترميم الأحياء. هدفه هو وصف، اختبار وتحليل التغييرات التي حصلت في سياسة الحكومة وانعكاساتها على وجهات النظر الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بسكان الأحياء المرممة.

الإسكان الشعبي هو إحدى الطرق التي تساعد الدول المتطورة من خلالها السكان المحتاجين ومحدودي الإمكانيات. وهو يرافق التطور الاجتماعي والاقتصادي لدولة إسرائيل منذ قيامها، سواء على الصعيد الشخصي أو على الصعيد الوطني.

لا يغيب هذا الموضوع عن جدول الأعمال، وهو يحتل حيّزاً واسعا في وسائل الإعلام وفي اقتراحات القوانين لأعضاء الكنيست والمنظمات العامة. وكانت ذروته في قانون الإسكان الشعبي من العام 1998، في احتجاجات صيف 2011 وفي برنامج الإسكان الحكومي الجديد للعام 2013.

مرت سياسة السكن بتغييرات بعيدة المدى من سياسة رفاه عالمية لسياسة ليبرالية جديدة، تتخذ خصخصة مقصودة للإسكان الشعبي في إسرائيل وترغب بتقديم المساعدة في أجرة السكن فقط.

الأحياء والبلدات المشمولة ضمن مشروع ترميم الأحياء كانت منذ تأسيسها أكبر مستودع للإسكان الشعبي. أدى تغيير السياسة الحكومية إلى تقليص جذري في احتياطي الإسكان الشعبي بسبب البيع للساكنين ووقف البناء الشعبي الحكومي. أدعي في هذا المقال أنه بالإمكان تغيير سياسة الإسكان الشعبي المتداولة.

السؤال المركزي الذي يقف في مركز البحث هو إذا ما كان انتقال ساكني الإسكان الشعبي في الأحياء المرممة من مكانة مستأجر إلى مكانة صاحب السكن قد ساهم فعلا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

---

1 وزارة البناء والإسكان , قسم ترميم الأحياء

"البيوت الفقيرة" – الساكن المستمر
مقابل مستحق الإسكان الشعبي
قراءة نقدية لقرار المحاكم
في موضوع الإسكان الشعبي

نيطاع[1] زيف وعنات رودنيتسكي[2]

هذا البحث يفحص حوالي 250 قرار حكم أصدرت بين السنوات 2005-2013 في محاكم الصلح، المحاكم المركزية والمحكمة العليا. في النزاع بين الشركات المؤجرة من جهة والساكنين الشعبيين الذين طلبوا بأن يعترف بهم كساكنين مستمرين. الاعتراف بالقاطن كساكن مستمر يعطي ابن العائلة للساكن الأول ("الساكن الموقع على الاتفاقية") إمكانية أن يستمر ويسكن في البيت الشعبي (وأحيانا يمتلكه) بعد وفاة الموقع على الاتفاقية، بصورة عامة أب أو جد الساكن المستمر. هذا المقال هو استمرارية للبحث من العام 2005 الذي فحص، فيما فحص، النزاع الذي خاضه في بداية العقد الماضي أبناء وأفراد عائلات ساكني الإسكان الشعبي في إسرائيل ("الساكنون المستمرون") لضمان حقوقهم في البيت السكني العائلي. من خلال تحليل قرارات الحكم، يتبين أن المحاكم لا تعطي الكثير من الاعترافات القضائية بمكانة الساكن المستمر، وأنها تتجاهل المميزات التاريخية للساكنين المستمرين كفئة اجتماعية مميزة في إسرائيل. المحاكم تتبنى غالبا نهج الدولة الذي يجعل الساكنين المستمرين يواجهون مستحقي المساكن الشعبية، الذينينتظرون هذا المسكن حتى يخلو لهم. وهكذا تشجع الدولة التنافس على منشأة عامة بين فرقتين ضعيفتين. لا يوجد تنافس موجّه في البحث القضائي على حقوق اجتماعية أخرى مثل الحق بالضمان الاجتماعي، لأنه في هذا الخصوص لا توجد قائمة "منتظرين" محدّدة، من الممكن أن يتأخر تحقيق حقهم إذا اعترفت المحاكم بمكانة الساكنين المستمرين. في المقال اقترح أن يتم تطبيق قانون الإسكان الشعبي (حقوق الشراء).

---

1 كلية الحقوق على اسم بوخمان, جامعة تل أبيب.
2 كلية الحقوق على اسم بوخمان, جامعة تل أبيب.

اللقاء بين سياسة الرفاه وأخلاقيات السياسة الليبرالية الجديدة
في النقاشات القضائية
حول الإسكان الشعبي في إسرائيل

ايلا غالاس[1]

يبحث هذا المقال في تأثير الإدراك المعياري والأخلاقي لتحديد االستحقاق الإسكن الشعبي في إسرائيل في وقت يتميز فيما يتميز بإجراءات الليبرالية الجديدة والخصخصة. يرتكز التحليل على قراءة قرارات الحكم التي صدرت في العقد الأخير عن قضاة مختلفين في درجات حكم مختلفة. يتبين من التحليل أن اللقاء بين منطق الرفاه ومنطق الليبرالية الجديدة ينتج منطقا هجينا متناقضا، يحوي في داخله فارقا مدمجا: من جهة، تعترف المحاكم بالأهمية المبدئية لمؤسسات الرفاه بالإضافة لجهاز الإسكان الشعبي، وكذلك بضائقة السكن لدى المواطنين الذين يطلبون مساعدتهم. ومن جهة ثانية ترفض غالبية الطلبات المقدمة إليها لأنها لا تلائم النسب المعيارية لأخلاقيات السياسة الليبرالية الجديدة. سأعرض الطريقة التي يتبلور من خلالها هذا المنطق في المحاكم، على مرحلتين. بداية سأوضح كيف أن القضاة يؤطرون من جديد النقاش بين السلطات السياسية وبين المواطن من خلال إخراج صورة الدولة منه ويجعلون تدخلها غير ضروري. بعد ذلك سأبين كيف أن المحاكم تزيح نظرها من الدولة باتجاه طالبي المساعدة وكيف تنتج هي حالة معيارية لشخصية الانسان الذي يستحق الإسكان الشعبي. سأدعي أن هذا النموذج بُني وفقا لمقاييس السياسة الليبرالية الجديدة، حيث أنه يضع معايير ذات مميزات طبقية واقتصادية صرفه لا تتلاءم مع الشروط الطبقية والاقتصادية للمحتاجين للدعم السكني. وهكذا ينتج الفارق الثقافي العميق بين الشخص المحتاج للإسكان الشعبي وبين النموذج الأخلاقي للشخص الذي يستحق الإسكان الشعبي.

---

1 قسم علم الاجتماع وعلم الإنسان جامعة تل أبيب.

العقبات والموارد أمام التنظيم الفعال للذين لا يملكون السكن في الأحياء الفقيرة – بحث حالة الاستيطان في الملجأ

روني كاوفمان[1]

يصف المقال ويفحص طرق المواجهة وتجنيد الموارد مقابل العقبات الشخصية الاجتماعية والعقبات الساسية، التي تصعب التنظيم الذي يهدف لنيل السكن الممكن في "منطقة مسقط الرأس". صنفت هذه العقبات كعقبات اشتراك، أو عقبات مشاركة. الحالة التي يدور البحث حولها حدثت في حي الترميم الذي عمل به جهاز يوجب اشتراك الأهالي في تطوير البرامج وبأخذ قرارات في مواضيع طبيعية واجتماعية. ميزة التنظيم الذي تم اختباره هي أنه بدأ كمجموعة للمساعدة الشخصية للبناء المشترك، أقيم بمبادرة من المؤسسة الرسمية، وتحول لتنظيم غير رسمي ناشط اتخذ استراتيجية النزاع والاحتجاج. بمساعدة برنامج نظام تم تطويره على أساس طريقة العقبات وطريقة تجنيد الموارد، يفحص البحث عدة مواضيع نظرية وعملية: التبادلية بين العقبات التي أدت إلى الصعوبات والموارد التي جندت وأثرت على طرق العمل ونجاح التنظيم، الحاجة، المشاكل والإسهام الفعلي لإشراك المواطنين الذين لا مسكن لهم مقابل قوة العقبات، قيمة التنظيم على أثر تجنيد موارد من المؤسسة الرسمية والسياسية. يوصي المقال بالدمج بين حالة عمل لمساعدة شخصية وحالة عمل فعالة، وبالدمج بين نزاع الإسكان الجماهيري ونزاع الإسكان القطري.

---

1 قسم العمل الاجتماعي على اسم شفيتسر, جامعة بن غوريون النقب.